

ان ابو من بعد الشهاد فلا
لوا ابو او مات قبله فوصى
لا يجعل في مكاتب بالسري
وجعل عبد الرحمن من مدين
او دونه وان ترة في فضل
والجعل من موهبه بالخلافة
لشاهان القضاة قد رجعا
وجعل ما دون علي من ستم
كجعل مخصوص علي من عصبا
وجعل امة ولد كالفقير
والا امة كلف في النفقة
وتحشية ابا في ما اجسه

هو الذي غاب ولم يذكر الحق
والذي جازي بالاستصحاب
لا تلتزم وجهه والقسمة
وتصحيح القاضي لحفظ المال
ليس بخصم عند في الدعوى
وباع ما حاق عليه التلف
ويقتضى على عجزه والولد
وميت في حق غيره فلا
وما استحق ما به اوصى له
الحاقر من جليل في التلبد
ولعد في حق ماله حكم
فبين من برئته الان قسما

ضمنان بل بعد فورا
من جعل ههنا ان ملين
الاجرة لذيها بالسيد
ان بين القسمة قدر الدين
تؤخذ من ارضه حيث حصل
والاخر بعينه المسمى
على صاحب العبد او بيعا
المالك له ان كان مديونا ظن
وهبته على من له قد وهبا
ومد بر ابرو عن ابن الحسين
وتجسس لها وان مفترقة
قاض والجسد زمانا عذرة

المفقود
ام ميت او دعي الحد بالثبوت
في حق نفسه عن الاصحاب
ما ملك وعقد الجارية
له وكذا باقضا الحال
في غير محقق عن الفتاوى
وحفظه نهي ان يتلف
من غير فدية باقصر المدد
ارث له من غيره وقد نقل
بل وقف القسط له في المسئلة
وقيل بالتفويض عن محمد
ابو من يومه ذلك عا
ما ترك ويحق غيره حكمه
من حين

من حين فقير فرة ما وقف
وتجبت به وان يدلفقصر

كتاب

عبارة عن عقد من تشاركا
وركنها في العين اختلاط
ضربان شركة المالك وهو ان
عين او الدين وكل اجنبي
فصير بيع المصيبة فيما عدا
وثبت زكاة العقد وركنها في
والشرط فيها ان يكون ما عقد
من عدم القاطع كالتسمية
مفاوضته وهو التي تضمنت
وتساويها في المال والتصرف
وتجرت بسان كل مقتضى
فما اشترى الواحد مشتركا
وطالب البائع ان يشاء
ولم الاخر مالا كزعمه
وهذه ما صح فيه الشريعة
والانصاف بغير التيقن
صحت بغير باع كل نصفة
والتي تضمنت وكالتفريط
تصح مع تفصيل في المال
ويجوز الحسب والوصف وان
بالحسب منه اذ كان دقح
قبل الشراء ان هلك المالك

لوارث المورث حين تلف
يعطى الاول مثل حال ما نص

الشركة

في الاصل والبيع على ما يحل
والعقد لفظ فيه ما ناط
بملك بالارث وعنده اعلان
في الامتناع عن نصيب الصبي
الخط والاختلاط فيها المدا
الاجابة والقبول فيما اثبت
يقبل او كمال الشرح ان وجد
لواحد وهو على ان يجر
كفالتة وهو كالتة قد تبعث
وبالعنان بفقد شرطها التة
كما اذا صح بالتفويض
للاهل والاعلى ما يدرك
بالشتم وجمع التة
من نحو غصب الكفالة التبة
لواحد يطالبها ان ادر كة
وما جرى مجرلة من متعدد
بعض الاخر بمعنى عرفة
في العنان والشروط الضبط
للا نصح والعكس بكل حال
تفاوتت فيمات كالتة باظرف
من مال نصيبه والامتناع
او واحد توصف بالفضل